أثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي في وضع الميزان التجاري في العراق للمدة (2005- 2020) باستخدام نموذج VECM

علي عامر جاسم /الباحث/ alieconomy85@gmail.com
أ.م.د.عصام عبد الخضر سعود/الجامعة المستنصرية/كلية الادارة والاقتصاد/ esaamkheder@yahoo.com

P: ISSN : 1813-6729
E : ISSN : 2707-1359
https://doi.org/10.31272/jae.i142.1031

تأريخ أستلام البحث : 2022/11/16 مقبول للنشر بتأريخ :2022/12/12

المستخلص

يعتمد الاقتصاد العراقي على التجارة الخارجية لتلبية الطلب المحلي على السلع بسبب تزايد الانفاق العام الاستهلاكي المرتبط بالإيرادات النفطية الريعية وعجز الجهاز الانتاجي لمسايرة هذا الطلب . ولكون مرونة الانفاق الحكومي الاستهلاكي مرتفعة اتجاه ازدياد مستوى الايرادات العامة ومنخفضة اتجاه التراجع في مستوى الايرادات العامة ، ينعكس ذلك في شكل عجز على الميزان التجاري ، وهذا العجز يكون سببه اختلال الانفاق الحكومي لاستحواذ الانفاق الحكومي الاستهلاكي على النسبة الاكبر مقابل الانفاق الاستثماري والميزان التجاري لهيمنة الصادرات من النفط الخام التي تستخدم لتمويل الانفاق العام في مقابل تنوع جانب الاستيرادات . وتهدف الدراسة الى قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي في الميزان التجاري باعتماد الاسلوب التحليلي والكمي باستخدام نموذج تصحيح متجه الخطأ (VECM) . وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة .

الكلمات المفتاحية : الانفاق الحكومي الاستهلاكي ، عجز الميزان التجاري ، الصادرات ، الاستيرادات .

مجلة الادارة والاقتصاد
مجلد 49 العدد 142 / أذار / 2024
الصفحات : 92 - 105

*** بحث مستل من رسالة ماجستير .**

المقدمة

يعد الإنفاق العام وتحديداً الإنفاق الاستهلاكي اهم الادوات التي تستعين بها الحكومة في سياستها المالية من اجل أبعاد الاقتصاد عن حالة عدم التوازن ، من جهة اخرى يمكن ان يساهم في عدم التوازن في حساب تعامل البلد مع العالم الخارجي المتمثل بصافي حساب الميزان التجاري ، تمثل العلاقة بين الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والميزان التجاري أهمية كبيرة مما جذبت أهتمام الكثير من الباحثين لدراسة علاقة الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري مع الميزان التجاري ، لذلك نتناول في هذه الورقة بالتحليل والقياس تأثير الانفاق الاستهلاكي الحكومي في الميزان التجاري لتوضيح الاسباب الحقيقية لاستمرار حالة الاختلال في الميزان التجاري مع تقديم المقترحات المناسبة لمعالجة هذه المشكلة، كون البلدان الريعية تعمل على موازنة حساب ميزان المدفوعات دون معالجة الاسباب الحقيقية التي انتجت هذا الاختلال.

أهمية البحث :

تتجلى اهمية البحث في تناوله لموضوع الانفاق الاستهلاكي خلال مدة اتخذ فيها اتجاه تصاعدي وتأثير ذلك في الميزان التجاري في العراق ، لما لذلك من دور في تسليط الضوء على حجم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ودرجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج كنتيجة لسد فجوة الطلب المحلي.

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الإنفاق الحكومي الاستهلاكي يؤثر بشكل سلبي في وضع الميزان التجاري في الاقتصاد العراقي.

هدف البحث :

تحليل وقياس تأثير الانفاق الحكومي الاستهلاكي في وضع الميزان التجاري في العراق ، وتقديم توصيات من شأنها تقليل حدة هذا الأثر .

اولاً: مفهوم الانفاق الحكومي واقسامه :

يعرف الانفاق العام بأنه " مبلغ من النقود تستخدمه الدولة أو اي شخص من اشخاص القانون العام في سبيل تحقيق المنافع العامة" (حشيش، 65،1983) ومن خلال استقراء تاريخ الفكر الاقتصادي يمكن تأشير مرحلتين اساسيتين لتطور مفهوم الانفاق الحكومي تبعاً لتغير دور الحكومة في الحياة الاقتصادية، خلال المرحلة الاولى أمن الكلاسيك ايماناً مطلقاً بعدم انتاجية الانفاق الحكومي وكانت دعوتهم بان يخضع الانفاق الحكومي الى التقييد وحصرة بأضيق الحدود ، كما وطالبوا بحصر وظائف الدولة بحدود حماية افراد المجتمع من الاعتداء الداخلي والخارجي وتقديم خدمة العدل وخدمات المرافق العامة ، (حامد عبد المجيد، 2002، 271-273) ، اما المرحلة الثانية المتمثلة بالأفكار الكينزية فقد تغيرت النظرة نحو الانفاق الحكومي حيث دعت ان تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فازدادت أهمية النفقات الحكومية باعتبارها تمثل احد ادوات السياسة المالية الرئيسية .

انطلاقاً من ذلك سوف نتناول تقسيم الانفاق الحكومي والتمييز بين الانفاق الحكومي الاستهلاكي والأنفاق الحكومي الاستثماري على اساس المعايير الاقتصادية وكما يلي :

يمكن تقسيم الإنفاق الحكومي الى استهلاكي واستثماري باستخدام معيار من حيث أثرها الاقتصادي ، حيث يكون الغرض من الإنفاق الاستهلاكي تشغيل المرافق العامة ، الذي لا يقابله مردود اقتصادي ربحي ، ومثال ذلك المرتبات والأجور وسداد أثمان مستلزمات الانتاج ، ويأخذ هذا النوع من الإنفاق صفة التكرار والدورية في الموازنة العامة للدولة (Alexiou, 2009, 1) ، أما الإنفاق الاستثماري فيكون الغرض منه شراء الآلات الجديدة وبناء المصانع الكبيرة لزيادة وتطوير راس المال العيني في المجتمع ، ويكون له مردود اقتصادي نتيجة انفاقه مثل إقامة المشاريع الجديدة وتوسيع المشاريع القائمة ونفقات الصيانة وزيادة المخزون السلعي (عطا الله ابو سيف ابادير، 2006، 49) كما يمكن استخدام معيار دورية النفقات في الموازنة العامة للتمييز بين الانفاق الاستهلاكي والاستثماري ، فالأنفاق الاستهلاكي يأخذ صفة التكرار او الدورية السنوية في الموازنة العامة وتتغير كميته في كل موازنة عن الموازنة السابقة واللاحقة (كمرتبات الموظفين ونفقات الصيانة والصحة والتعليم (القيسي، 42،2015) ، في حين يتصف الانفاق الاستثماري بعدم دوريته والهدف منه زيادة التراكم الرأسمالي للدولة عن طريق تنمية راس المال المادي والبشري وتتمثل عناصرها بالأصول الثابتة ونفقات البحث والتطوير وبعثات الدراسية (اندراوس، 2014، 105) ، ويعد الانفاق الاستهلاكي المكون الاساس للأنفاق العام لما له من اهمية في ضمان سير عمل المرافق العامة للدولة التي من خلالها يتم التأثير في الاقتصاد ككل ، من اجل فهم دور الانفاق العام وعلى وجه الخصوص الإنفاق الاستهلاكي سوف نقوم بتحليل الإنفاق العام وتوضيح الاهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي في مقابل الإنفاق الاستثماري كما يلي :

الجدول (1) مسار الانفاق العام والاهمية النسبية للإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري للمدة(2005-2020) (مليون ديناراً)

السنوات	الانفاق العام (1)	معدل التغير السنوي%	معدل النمو المركب %	الانفاق الاستهلاكي (2)	معدل التغير السنوي%	معدل النمو المركب %	الاهمية النسبية لـ (2) الى (1)	الانفاق الاستثماري (3)	معدل التغير السنوي%	معدل النمو المركب %	الاهمية النسبية لـ (2) الى (1)
2005	30,831,142	-----		30,374,573	-----		98.5	456,568	----		1.5
2006	37,494,459	21.6		36,902,593	21.5		98.4	591,866	29.6		1.6
2007	39,308,348	4.83		32,719,836	(11.3)		83.2	6,588,512	101		16.8
2008	67,277,197	71.2		52,301,181	59.8		77.7	14,976,016	127		22.3
2009	55,589,721	(17.4)		45,941,063	(12.2)		82.6	9,648,658	(35.6)		17.4
2010	70,134,201	26.1		54,580,860	18.8		77.8	15,553,341	61.2		22.2
2011	78,757,666	12.3		60,925,553	11.6		77.4	17,832,113	14.7		22.6
2012	105,139,576	33.5		75,788,622	24.4		72.1	29,350,954	64.6		27.9
2013	119,127,556	13.3		78,746,806	3.9		66.1	40,380,750	37.6		33.9
2014	83,556,226	(29.8)		58,625,459	(25.5)		70.2	24,930,767	(38.3)		29.8
2015	70,397,515	(15.7)		51,832,839	(11.6)		73.6	18,564,676	(25.5)		26.4
2016	67,067,437	(4.7)		51,173,428	(1.3)		76.3	15,894,009	(14.4)		23.7
2017	75,490,115	12.5		59,025,654	15.3		78.2	16,464,461	21.8		21.8
2018	80,873,189	7.1		67,052,856	13.6		82.9	13,820,333	(16.1)		17.1
2019	111,723,523	38.1		87,300,933	30.2		78.1	24,422,590	21.9		21.9
2020	76,082,443	(31.9)		72,873,538	(16.5)		95.8	3,208,905	(86.9)		4.2
معدل النمو المركب لكامل المدة %			6.2			6				(13,9)	

متوسط الاهمية النسبية %

المتغيرات / المدة	الانفاق العام الاستهلاكي	الانفاق العام الاستثماري
(2010-2005)	86.4	13.6
(2016-2011)	72.6	27.4
(2020-2017)	83.8	16.2
(2020-2005)	80.6	19.4

المصدر: الالجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات :

الحسابات الختامية لجمهورية العراق/ ديوان الرقابة المالية الاتحادي للمدة (2005-2013) .

- البنك المركزي العراقي / المديرية العامة للإحصاء والأبحاث / النشرة الاحصائية السنوية / التقرير المالي للمدة (2014-2015) .

- وزارة المالية،دائرة المحاسبة،للمدة(2016-2020)على الموقع الموقع الرسمي للوزارة http://www.mof.gov.iq 2022/5/26

- تم حساب الاهمية النسبية لمعدل النمو المركب باستخدام الصيغة التالية :

$$\left(CAGR_{(to.tn)} = \left(\frac{V(tn)}{V(to)} \right)^{\frac{1}{tn-to}} - 1 \right)$$

يتبين لنا عند تتبع مسار الإنفاق العام بشقية الاستهلاكي والاستثماري من خلال الالجدول (1) ان الإنفاق العام قد أرتفع من (30,831,142) مليون ديناراًأ عام (2005) الى (76,082,443) مليون ديناراًأ عام (2020) بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (6,2%) ، وأرتفع الإنفاق الاستهلاكي لنفس المدة من (30,374,573) مليون ديناراً عام (2005) الى (72,873,538) مليون ديناراً عام (2020) بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (40.2%) وبمتوسط أهمية نسبية الى الإنفاق العام بلغ (80,6%) ، فيما أرتفع الإنفاق الاستثماري من (456,568) مليون ديناراً عام (2005) الى (3,208,905) مليون ديناراً عام (2020) محققاً معدل تغير سنوي مركب بلغ سالب (13,9%) وبمتوسط أهمية نسبية الى الإنفاق العام بلغ (19,4%) وهي نسبة دون المستوى المطلوب لكون الانفاق الاستثماري يعد جوهر الموازنة العامة في الوصول الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية ، ان هذه النسبة لا تتلاءم مع حاجة الاقتصاد العراقي لتحقيق تنمية شاملة ولجميع القطاعات الاقتصادية غير النفطية مثل الزراعة والصناعة والخدمات وغيرها للنهوض بالواقع الاقتصادي (الكناني، 2013، 319) كما يلاحظ تذبذب الانفاق العام تماشياً مع عدم أستقرار الايرادات النفطية, فقد أرتفع الإنفاق العام خلال المدة (2005-2008) من (30,831,142) مليون ديناراً الى (67,277,197) مليون

ديناراً ، وأرتفع الانفاق الاستهلاكي من (30,374,573) مليون ديناراً الى (52,301,181) مليون ديناراً ، فيما أرتفع الإنفاق الاستثماري من (456,568) مليون ديناراً الى (14,976,016) مليون ديناراً . وفي عام (2009) وبفعل انخفاض أسعار النفط بسبب الازمة المالية العالمية انخفض سعر برميل النفط من (91,6) دولاراً للبرميل الواحد الى (50) دولاراً الذي يعتبر المورد الاساس لتمويل الموازنة العامة للدولة يلاحظ مدى استجابة الإنفاق العام لهذا الانخفاض فقد انخفض الانفاق العام الى (55,589,721) مليون ديناراً بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (17,4%) ، وعند مقارنة معدل التغير السنوي للانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي مع معدل التغير السنوي للانخفاض في الإنفاق الاستثماري نجد ان الإنفاق الاستهلاكي انخفض بمعدل (12,2%) بالمقابل انخفض الإنفاق الاستثماري بمعدل (35,6%) ، وفي عام (2010) عاود الانفاق العام الارتفاع ليصل الى (70,134,201) مليون ديناراً ليسجل معدل نمو سنوي مركب بلغ (17.9%) للمدة (2005-2010) ، فيما أرتفع الإنفاق الاستهلاكي من (45,941,063) مليون ديناراً في عام (2009) الى (54,580,860) مليون ديناراً في عام (2010) بمعدل تغير سنوي مركب بلغ (12.4%) ، وبمتوسط أهمية نسبية من الانفاق العام بلغت (86.4%) ، أما الإنفاق الاستثماري فقد شهد تحسن ملحوظا مقارناً مع السنوات السابقة حيث ارتفع بدوره من (9,648,658) مليون ديناراً عام 2009 الى (15,553,341) مليون ديناراً عام (2010) وبمعدل تغير سنوي مركب بلغ (102.5%) وبمتوسط اهمية نسبية الى الانفاق العام. وخلال المدة (2011-2016) نلاحظ حالة من التذبذب في الانفاق العام حيث سجل ارتفاعاً للمدة (2011-2013) بمعدل تغير سنوي بلغ (12.3%)،(33.5%)،(13.3%) على التوالي ، فيما سجل انخفاضاً للمدة (2014-2016) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (29,8%)،(15.7%)،(4.7%) على التوالي ، وذلك نتيجة الظروف الداخلية الطارئة والمتمثلة بموجهة الارهاب وما نجم عنها من آثار سلبية عديدة وتحديات صعبة بالإضافة الى انخفاض الايرادات العامة للدولة ، بسبب انخفاض اسعار النفط من (110) دولاراً الى (30) دولاراً (المشهداني، 2012، 381) بينما سجل الانفاق العام معدل تغير سنوي مركب عن المدة (2011-2016) بلغ سالب (3.2%) ، ليتأثر سلباً كل من الإنفاق الاستهلاكي الذي سجل معدل تغير سنوي مركب بلغ سالب (3.4%) والإنفاق الاستثماري مسجلاً معدل تغير سنوي مركب بلغ سالب (2.3%) ، اما المدة (2017-2020) فد سجل الانفاق العام معدل نمو سنوي مركب بلغ (0.3) ، بينما سجل كل الانفاق الاستهلاكي والاستثماري معدل نمو سنوي مركب بلغ (7.3%) و سالب (42%) على التوالي ، حيث اخذ الانفاق العام بالارتفاع تدريجياً ليسجل اعلى ارتفاع في عام (2019) الذي بلغ (111,723,523) مليون ديناراً ، ثم سجل انخفاضاً في عام (2020) بسبب انخفاض أسعار النفط الى أدنى مستوى لها خلال خمس سنوات ، مما ادى الى انكماش الاقتصاد العراقي بنسبة (6.8%) خلال النصف الأول من العام ، بما في ذلك انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 9.2% بعد أن ألقت إجراءات الإغلاق العام والاحتواء الخاصة بجائحة كورونا بظلالها على قطاع الخدمات ، كما تراجعت إيرادات الحكومة العراقية بنسبة 47% في الشهور الثمانية الأولى من نفس العام ، فيما يخص الانفاق الاستهلاكي فقد اتخذ نفس المسار ليسجل اعلى قيمة له في عام (2019) التي بلغت (87,300,933) مليون ديناراً بمعدل تغير سنوي بلغ (30.2%) مقابل معدل تغير سنوي للأنفاق الاستثماري بلغ (21.9%) ، الملاحظ ان الانفاق الاستهلاكي ظل مرتفعاً نتيجة فاتورة الأجور العامة والرواتب التقاعدية التي تعتبر منخفضة المرونة بالنسبة لانخفاض الانفاق العام مقارنة بالإنفاق الاستثماري

نستنتج مما تقدم ان الانفاق الحكومي الاستهلاكي يمتاز بمرونة عالية اتجاه ازدياد حجم الانفاق العام و بمرونة منخفضة اتجاه التراجع في مستوى الايرادات العامة ، هذا جاء على حساب نسبة الانفاق الاستثماري من الانفاق العام ، مما انعكس على وضع الاقتصاد العراقي بشكل سلبي من خلال حدوث اثار تضخمية باعتبار ان الانفاق الحكومي الاستهلاكي هو احد مكونات الطلب الكلي ، وبالتالي زيادة الطلب الكلي مقابل عجز الجهاز الانتاجي المحلي لتلبية هذا الطلب بسبب عدم بلوغ النسبة المطلوبة للأنفاق الاستثماري من الانفاق العام الازمة لتنمية القاعدة الانتاجية للحد التي تكون فيه قادرة على سد فجوة الطلب المحلي .

ثانياً: الميزان التجاري:

هو عبارة عن بيان مختصر لجميع المعاملات المتعلقة بكل من الصادرات والاستيرادات المادية فقط والتي تتم خلال فترة اعداد الميزان وتمر بحدود الدولة الجمركية ويطلق عليه ايضاً اسم ميزان التجارة المنظورة (Merchandise Trade balance) ويقال ان الميزان التجاري في صالح الدولة اذا كان في حالة فائض(surplus) اي قيمة الصادرات اكبر من قيمة الاستيرادات ، وبالعكس يقال ان الميزان التجاري في غير صالح الدولة اذا كان في حالة عجز(Deficit) اي ان قيمة الصادرات اقل من قيمة الاستيرادات السلعية (شبيب، 2013، 77-78)

الميزان التجاري(TB) = اجمالي الصادرات (X) – الاستيرادات (M)

ويشتمل الميزان التجاري على قسمين هما:

1- الصادرات:

تمثل الصادرات ذلك الجزء من الانتاج المحلي المخصص للخارج من قبل المنتجين المحليين المقيمين في الدولة ، وتمثل الصادرات طلب العالم الخارجي على السلع المحلية لذلك فهي تعد احد عناصر الطلب الكلي ، حيث كلما زاد حجم الصادرات زاد حجم الناتج المحلي الاجمالي ويعتمد الطلب على الصادرات على مستوى الدخل في الدولة المستوردة لهذه الصادرات وتقيد الصادرات في الجانب الدائن ويترتب عليها دخول نقد اجنبي للبلد مقابلها (الافندي، 2012، 120).

2- الاستيرادات:

تمثل الاستيرادات ذلك الجزء من الانتاج الذي يتم إنتاجه في العالم الخارجي ، ولكن يتم استهلاك هذا الانتاج في داخل الدولة ، وان زيادة الطلب على الاستيرادات سوف يؤدي الى تخفيض الطلب على السلع المنتجة محلياً ، لذلك فأن قيمة الاستيرادات تطرح من قيمة اجمالي الناتج المحلي ، لان قيمة الناتج المحلي الاجمالي يمثل فقط الانتاج المنتج داخل الدولة ، وتعد الاستيرادات دالة في الدخل القومي حيث ان زيادة مستوى الدخل القومي سيزيد من الانفاق الموجه للاستيرادات (صخري، 133،2005) يعد الميزان التجاري مؤشر لقوة الاقتصاد الوطني ، اذ يعبر رصيده الإيجابي عن اقتصاد قوي ذو طاقة إنتاجية فائضة واستغلال أمثل للموارد المتاحة وبناء وتطوير لقدراته الانتاجية بينما تعكس حالة العجز عن اقتصاد ضعيف ذو طاقة إنتاجية عاجزة عن تلبية الطلب المحلي ، وبالتالي الاستعانة بالاستيرادات لسد فجوه الطلب و يمكن تحليل تطور الميزان التجاري في العراق من خلال الالجدول (2) وكما يأتي

الجدول(2) تطور الميزان التجاري في العراق بالأسعار الجارية للمدة (2005-2020) (مليون ديناراً)

السنوات	أجمالي الصادرات (X) (1)	معدل التغير السنوي لـ (1) % (2)	أجمالي الاستيرادات (M) (3)	معدل التغير السنوي لـ % (4)(2)	الميزان التجاري (X-M) (5=1-3)
2005	34,881,984	-----	34,639,104	-----	242,880
2006	44,786,043	28.3	30,648,564	(11.5)	14,137,479
2007	49,681,685	10.9	24,542,780	(19.9)	25,138,905
2008	76,025,118	53.0	42,346,728	72.5	33,678,390
2009	46,133,100	(39.3)	48,569,040	14.7	(2,435,940)
2010	60,563,880	31.3	51,380,550	5.8	9,183,330
2011	93,226,770	53.9	55,929,510	8.9	37,297,260
2012	109,847,694	17.8	68,800,996	23.0	41,046,698
2013	104,669,488	(4.7)	69,200,934	0.6	35,468,554
2014	101,418,372	(3.1)	69,619,176	0.6	31,799,196
2015	61,092,220	(39.8)	56,485,730	(18.9)	4,606,490
2016	49,144,620	(19.5)	40,707,520	(27.9)	8,437,100
2017	68,495,210	39.4	45,060,540	10.7	23,434,670
2018	102,768,400	50.0	54,425,840	20.8	48,342,560
2019	97,086,150	(5.5)	69,184,220	27.1	27,901,930
2020	55,726,510	(42.6)	57,298,500	(17.2)	(1,571,990)
النمو المركب	3.2		3.4		

المصدر: البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , النشرة الاحصائية السنوية , للمدة (2005-2020) , الاعمدة (4,2) من عمل الباحثان .

نلاحظ من خلال الالجدول (2) أن الميزان التجاري في حالة فائض طوال مدة الدراسة ، أي ان قيمة الصادرات تفوق قيمة الاستيرادات باستثناء عامي (2009) و(2020) كان الميزان من حالة العجز ان تطبيق خطة الإصلاح الاقتصادي المتمثلة بالتخلي عن سياسة الاقتصاد المخطط وتبني سياسة اقتصاد السوق من خلال الانفتاح الاقتصادي ورفع القيود على التجارة الخارجية من خلال الغاء الحماية ونظام الحصص والتراخيص الاستيرادية وإحلال رسم اعمار العراق البالغ (5%) من قيمة الاستيرادات عدا المواد الغذائية والادوية بدلاً من التعريفة الجمركية بموجب سلطة الائتلاف رقم (38) لسنة (2003) والسعي للانضمام الى منظمة التجارة العالمية (WTO) ، هذه الاجراءات انعكست على الميزان التجاري من خلال السماح للقطاع الخاص باستيراد سلع ذات طابع استهلاكي ، بالمقابل ازدادت الصادرات النفطية نتيجة رفع العقوبات المفروضة على العراق. نلاحظ خلال المدة (2005-2008) ان الميزان التجاري حقق فائضاً ايجابياً ، حيث سجلت الصادرات الارتفاع مستمر بلغ (34,881,984) مليون ديناراً عام (2005) الى (76,025,118) مليون ديناراً عام (2008) بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (29.7%) نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام في الأسواق العالمية ، فيما ارتفعت

الاستيرادات لنفس المدة من (34,639,104) مليون ديناراً عام (2005) الى (42,346,728) مليون ديناراً عام (2008) وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (6.9%) أما في عام (2009) فقد انحسرت تدفقات التجارة الدولية بفعل الأزمة المالية العالمية ، مما انعكس على الميزان التجاري للبلد ، ليسجل عجزاً بلغ سالب (2,435,940) مليون ديناراً ، فقد ادى تراجع الطلب العالمي على النفط الخام وانخفاض اسعاره الى تراجع كبير للصادرات النفطية وبالتالي على اجمالي الصادرات لتسجل معدل تغير سنوي سالب (39.3%) عن العام السابق ، مقابل نمو سنوي للاستيرادات بلغ (14.7) (دعدوش، 2019، صفحة 126) وخلال المدة (2010-2014) التي شهدت بوادر تعافي الأسواق العالمية وارتفاع اسعار النفط نتيجة زيادة الطلب عليه فقد ازدادت قيمة الصادرات لتسجل معدل نمو سنوي مركب بلغ (13.7%) مقابل نمو سنوي مركب للاستيرادات بلغ (7.9%) ، فيما سجل الميزان التجاري فائض ايجابي في نهاية المدة بلغ (31,799,196) مليون ديناراً ، وفي عام (2015) انخفض الفائض في ميزان التجاري بسبب تداعيات الازمة الاقتصادية منتصف عام (2014) والظروف الامنية الداخلية التي اعقبت احتلال داعش لعدد من المحافظات العراقية لتنخفض كل من الصادرات بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (39.8%) فيما انخفضت الاستيرادات بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (18.9) ليسجل الميزان التجاري فائضاً طفيفاً مقارناً بالعام السابق بلغ (4,606,490) مليون ديناراً . فيما حقق الميزان التجاري فائض ايجابي في عام (2016) البالغ (8,437,100) مليون ديناراً ، وأستمر تحقيق الفائض في سنة (2017) البالغ (23,434,670) مليون ديناراً بفضل تفوق نمو الصادرات بمعدل تغير سنوي بلغ (39.4%) عن معدل التغير السنوي للاستيرادات البالغ (10.7%) ، وكذلك الحال في عام (2018) حيث انعكس ارتفاع اسعار النفط العالمية على الصادرات لتحقق معدل تغير سنوي بلغ (50.0%) مقابل معدل تغير سنوي للاستيرادات بلغ (20.8%) ليسجل الميزان التجاري فائض ايجابي بلغ (48,342,560) مليون ديناراً ، وفي عام (2019) الذي شهد ازمة تفشي وانتشار فايروس كورونا COVID-19 حول العالم الذي دفع دول العالم لاتخاذ تدابير وقائية وتطبيق الحجر الصحي وغلق الحدود أثر ذلك وبشكل كبير على الطلب العالمي على اسواق الطاقة العالمية لاسيما النفط الخام ، مما كان له الاثر الكبير في انخفاض الصادرات النفطية بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (5.5%) بينما ازداد معدل التغير السنوي للاستيرادات البالغ (27.1%) ليسجل الميزان التجاري (27,901,930) مليون ديناراً بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (42.3%) ، وفي عام (2020) ومع استمرار تداعيات أزمة فايروس كورونا سجل الميزان التجاري عجز بلغ (1,571,990) مليون ديناراً ، حيث انخفضت الصادرات بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (42.6%) بالمقابل انخفاض الاستيرادات بمعدل تغير سنوي سالب بلغ (17.2%)

نستنتج من التحليل السابق ان الاقتصاد العراقي يعاني من التركز السلعي النفطي في صادراته نتيجة إهمال القطاعات الانتاجية الاخرى مما جعله اقتصاد تابع أكثر عرضه للصدمات الاقتصادية الخارجية.

ثالثاً: تحليل هيكل الصادرات والاستيرادات في الاقتصاد العراقي:

يتكون الميزان التجاري من جانب الصادرات والذي يعتبر النفط الخام المكون الاساسي فيه ، بينما يضم جانب الاستيرادات سلع استهلاكية ورأسمالية متعددة ، لذا سوف نتطرق بالتحليل لكلا الجانبين وكما يلي:

1- هيكل الصادرات :

يفتقر الاقتصاد العراقي الى التنوع في صادراته حيث يحتل النفط الخام النسبة الاكبر من اجمالي الصادرات في مقابل نسبة ضئيلة من السلع الاخرى ، ونتيجة لهذا الاختلال اصبح الاقتصاد العراقي هش اكثر عرضة لحدوث أزمة اقتصادية بسبب تقلب اسعار النفط عالمياً (سيماء محسن علاوي،2019 ، 118).

الجدول (3) هيكل الصادرات في العراق للمدة (2005-2020) (مليون ديناراً)

السنوات	اجمالي الصادرات (1)	الصادرات النفطية (2)	الصادرات الغير نفطية (3)	نسبة الصادرات النفطية الى اجمالي الصادرات % (4=2/1)	نسبة الصادرات غير النفطية الى اجمالي الصادرات %(5=3/1)
2005	34,881,984	34,636,082	245,902	99.30	0.70
2006	44,786,043	44,447,166	338,877	99.24	0.76
2007	49,681,685	49,283,850	397,835	99.20	0.80
2008	76,025,118	75,416,688	608,430	99.20	0.80
2009	46,133,100	45,786,780	346,320	99.25	0.75
2010	60,563,880	60,109,920	453,960	99.25	0.75
2011	93,226,770	92,527,110	699,660	99.25	0.75
2012	109,847,694	109,024,498	823,196	99.25	0.75
2013	104,669,488	103,884,770	784,718	99.25	0.75
2014	101,418,372	101,228,292	190,080	99.81	0.19
2015	61,092,220	61,074,370	17,850	99.97	0.03
2016	49,144,620	49,137,480	7,140	99.99	0.01

2017	68,495,210	68,411,910	83,300	99.88	0.12
2018	102,768,400	102,647,020	121,380	99.88	0.12
2019	97,086,150	96,880,280	205,870	99.79	0.21
2020	55,726,510	55,542,060	184,450	99.67	0.33
المتوسط	72,221,703	71,877,392	344,311	99.51	0.49

المصدر: البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، قسم احصاء ميزان المدفوعات ، النشرة الاحصائية السنوية ، للمدة (2005-2020).

يتبين من خلال الالجدول (3) مدى هيمنة الصادرات النفطية الى أجمالي الصادرات حيث استحوذت على الجزء الأكبر من أجمالي الصادرات بنسبة (99%) خلال مدة الدراسة، فقد بلغت (34,636,082) مليون دينار عام (2005) بنسبة مساهمة بلغت (99.30%) من أجمالي قيمة الصادرات البالغة (34,881,984) مليون ديناراً ، ولم يتغير الحال بالنسبة للسنوات اللاحقة ، وهذا ما يبين مدى ضعف انتاجية القطاعات الغير نفطية (الصناعة والزراعة) من المساهمة الفعالة في تنويع هيكل الصادرات ، كما يلاحظ وجود علاقة طردية بين الصادرات النفطية وأجمالي الصادرات حيث كلما زادت قيمة الصادرات النفطية زادت قيمة اجمالي الصادرات.

2- هيكل الاستيرادات:

الجدول (4) الاهمية النسبية لمكونات هيكل الاستيرادات في العراق للمدة (2005-2020) (مليون ديناراً)

السنوات	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات و التبغ	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	المواد الكيمياوية	سلع مصنوعة ومصنفة حسب المادة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع	المجموع
2005	3.42	1.31	1.76	9.84	6.38	6.71	8.34	43.40	15.80	2.85	100
2006	3.43	1.31	1.76	9.86	6.39	6.72	8.36	43.49	15.83	2.85	100
2007	5.40	1.30	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.90	100
2008	5.40	1.30	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.90	100
2009	5.40	1.30	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.90	100
2010	5.40	1.30	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.90	100
2011	5.40	1.30	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.90	100
2012	5.40	1.30	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.90	100
2013	5.47	1.32	1.82	9.93	6.48	6.79	11.55	38.99	16.00	2.94	100
2014	5.40	1.30	1.80	9.80	0.64	6.70	11.40	38.50	15.80	2.90	100
2015	5.40	1.30	1.80	9.80	6.40	6.70	11.82	38.50	15.80	2.90	100
2016	5.40	1.30	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.90	100
2017	5.40	1.30	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.90	100
2018	5.40	1.30	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.90	100
2019	5.40	1.30	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.90	100
2020	5.40	1.30	1.80	9.80	6.40	6.70	11.40	38.50	15.80	2.90	100
المتوسط	5.30	1.30	1.80	9.81	6.14	6.71	11.08	39.15	15.81	2.90	100

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، قسم احصاء ميزان المدفوعات ، النشرة الاحصائية السنوية ، للمدة (2005-2020).

نلاحظ من الالجدول (4) تنوع مكونات هيكل الاستيرادات واختلاف أوزانها النسبية ، ذلك بسبب تبني سياسة اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي نحو الخارج بعد عام (2003) وبالتالي هيمنة الاستيرادات من السلع الاستهلاكية والرأسمالية على الجزء الاكبر من سد حاجة الطلب المحلي في ظل ضعف الجهاز الانتاجي عن تلبية هذا الطلب . نلاحظ استحواذ السلع الرأسمالية على النسبة الاكبر من اجمالي الاستيرادات حيث كانت متوسط الأهمية النسبية للمكائن ومعدات النقل (39.15%) الى أجمالي الاستيرادات، ومصنوعات متنوعة بنسبة (15.81) ، وتلتها سلع مصنعة ومصنفة حسب المادة بنسبة (11.08) ، وسجلت الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها نسبة (9.81%) ، والمواد الكيماوية بنسبة (6.71) والسلع الاستهلاكية المتمثلة بالزيوت وشحوم حيوانية ونباتية بنسبة (6.14%) تليها المواد الغذائية والحيوانات الحية بنسبة (5.30%) و السلع والمعاملات غير المصنفة حسب النوع نسبة (2.90%) ، بينما سجلت كل من المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود والمشروبات والتبغ على التوالي نسبة (1.80%) و(1.30%)

نستنتج من ما تقدم مدى تشوه هيكل الاستيرادات في العراق وسيطرة النمط الاستهلاكي ، حيث ارتفاع نسبة السلع الاستهلاكية المعمرة الى أجمالي الاستيرادات حيث هذا النوع من السلع لا يساهم في نمو وتنويع الجهاز الانتاجي المحلي ، وتمثل تسرب للعملة الاجنبية ، بالتالي تعميق التبعية الاقتصادية للخارج

رابعاً: توصيف نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM

أن أحد النواقص التي يعاني منها نموذج (Engle-Granger) هي أنه يتمكن من تحديد علاقة توازن واحدة (Single Equal Relate) ما بين المتغيرات ، فإذا كان لدينا أكثر من متغيرين في النموذج ، فمن الممكن ان يكون لدينا أكثر من علاقة واحدة من علاقات التكامل المشترك.

أقترح جوهانسن (Johansen) عام (1988) أطاراً لتقدير واختبار نموذج متجه تصحيح الخطأ (نموذج VECM) المستند على متجه معادلات الانحدار الذاتي (VAR) الذي من خلاله يمكن ايجاد عدد من علاقات التكامل المشترك الموجودة ما بين المتغيرات يعد نموذج (VECM) نموذج أكثر عمومية لاختبار علاقات التكامل المشترك عندما يكون هناك أكثر من متغيرين وعندما يكون عدد المتغيرات **(k)** ، فأنه يمكن ان نصل الى (K-1) من التكاملات المشتركة فعندما يشتمل متجه الانحدار الذاتي **(VAR) من (K)** من الابعاد و**(ρ)** من التباطؤات فان:

$$\boldsymbol{X_t = \Pi X_{t-1} + \cdots + \Pi_\rho X_{t-\rho} + \varepsilon_t} \ldots\ldots\ldots (1)$$

أذ ان $\boldsymbol{X_t}$ متجه تكون من **k** من السلاسل الزمنية في الزمن **t** و$\boldsymbol{\varepsilon_t}$ متجه الضجة البيضاء لمصفوفة التباين المشترك $\boldsymbol{\varepsilon_t}$. فإذا كانت المتغيرات في نموذج **VAR** متكاملة تكاملاً مشتركاً ، فأن نموذج **VAR** الموضح اعلاه يكون مكافئاً بإعادة كتابته بصيغة نموذج متجه تصحيح الخطأ **VECM** ، وكما موضح ادناه (A, 2015 22-24)

$$\boldsymbol{\nabla X_t = \Pi X_{t-1} + \Gamma_1 \nabla X_{t-1} + \cdots + \Gamma_{\rho-1} \nabla X_{t-\rho+1} + \varepsilon_t} \ldots\ldots\ldots (2)$$

$$\boldsymbol{\Pi_\rho = \Pi_1 + \cdots + \Pi_\rho - I_k} \ldots\ldots\ldots (3)$$

$$\boldsymbol{\Gamma_K = -\sum_{j=Kx} \pi_j , \qquad \kappa = 1, \ldots, P-1}$$

خامساً: توصيف نموذج جوهانسن (Johansen)

ان نموذج متجه تصحيح الخطأ ذات البعد **K** بالنسبة لعملية **VAR(P)** يمكن اعادة كتابته كالآتي:

$$\boldsymbol{\nabla X_t = \Pi_{(\kappa x \kappa)} X_{t-1} + \Gamma_1 \nabla X_{t-1} + \cdots + \Gamma_{\rho-1} \nabla X_{t-\rho+1} + \varepsilon_t} \ldots\ldots\ldots (4)$$

- في نموذج **VECM** ، يكون $\boldsymbol{\nabla X_t}$ وتباطؤاته كلها تكون عند $\boldsymbol{I(0)}$.
- $\boldsymbol{\Pi_{(\kappa x \kappa)} X_{t-1}}$: هو حد تصحيح الخطأ ؛ ويحتوي $\boldsymbol{\Pi_{(\kappa x \kappa)}}$ علاقات الأمد الطويل.
- $\boldsymbol{(\Pi_{(\kappa x \kappa)})}$ **= Rank** عدد التكاملات المشتركة.
- فإذا كانت عناك **r** متجهات تكامل مشترك ، عندها يمكن التعبير عن $\boldsymbol{\Pi_{(\kappa x \kappa)}}$ كالأتي:

$$\boldsymbol{\Pi_{(\kappa x \kappa)} = \alpha_{(\kappa x \kappa)} \beta_{(\kappa x \kappa)}} \ldots\ldots\ldots (5)$$

اذ ان : $\boldsymbol{\alpha}$ تشتمل على معلمات سرعة التعديل (التصحيح) والتي تفسر النسبة التي يظهر فيها متجه كل تكامل مشترك في معادلة معينة .

$\boldsymbol{\beta}$ تشتمل على معلمة علاقة الأمد الطويل .

- **رتبة** $\boldsymbol{(\Pi)}$

توجد ثلاث حالات في رتبة (Π)

1) $\boldsymbol{rank\ (\pi)=0 \Rightarrow \pi = 0 \Rightarrow X_t \sim I(1)}$ وليست متكاملة تكاملاً مشتركاً

وان نموذج **VECM** في هذه الحالة يختزل الى:

$$\boldsymbol{\nabla X_t = \Gamma_1 \nabla X_{t-1} + \cdots + \Gamma_{\rho-1} \nabla X_{t-\rho+1} + \varepsilon_t} \ldots\ldots\ldots (6)$$

اي ان نموذج **VECM** يتبع نموذج **VAR**.

$\Rightarrow \boldsymbol{X_t}$**. follows a VAR(**$\boldsymbol{\rho}$ **-1)**

2) Rank $\boldsymbol{(\Pi) = k}$

$\Rightarrow \boldsymbol{\Pi}$ لها رتبة كاملة $\Rightarrow \boldsymbol{X_t}$ ساكنة $\boldsymbol{/I(0)}$

وفي هذه الحالة يمكن تحليل $\mathbf{X_t}$ مباشرة.

3) $\boldsymbol{0 < rank(\Pi) = r < k}$

وفي هذه الحالة توجد عدد من علاقات التكامل المشترك عددها $\boldsymbol{r}$ ، وان $\boldsymbol{\Pi}$ يمكن ان يكتب كالآتي :

$$\boldsymbol{\Pi_{(\kappa x \kappa)} = \alpha_{\kappa x r} \beta'_{rxk}} \ldots\ldots\ldots (7)$$

اذ ان $\boldsymbol{\beta}$ لها اعمدة مستقلة خطياً وممثلة لمتجهات التكامل المشترك

$$\nabla X_t = \alpha\beta' X_{t-1} + \Gamma\nabla X_{t-1} + \cdots + \Gamma_{\rho-1}\nabla X_{t-\rho+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots (8)$$

هي ليست الوحيدة طالما لدينا : $\boldsymbol{\Pi = \alpha\beta'}$

$$\alpha\beta^1 = \alpha \mathrm{H}\mathrm{H}^{-1}\beta' = (\alpha \mathrm{H})(\beta \mathrm{H}^{-1})^1 = \alpha^*\beta^* \text{.....(9)}$$

اذ ان:

$$\alpha^* = \alpha \mathrm{H}.\ \beta^* = \beta \mathrm{H}^{-1}$$

ومن المعروف ان هذا يتطلب بأن يكون

$$\beta = [\mathrm{I}_r, \beta'_1]$$

اذ ان : I_r هي مصفوفة الوحدة **identity** و $\boldsymbol{\beta_1}$ هي مصفوفة $(k-r)xr$

- تحديد عدد التكامل المشترك

سادساً: التطبيق والتحليل

1- نتائج اختبار نموذج (الية انتقال تأثير الانفاق الحكومي الاستهلاكي في الميزان التجاري عبر فجوة الطلب الكلي):

الجدول(5) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات البحث باستعمال اختبار دكي – فولار الموسعADF

		LGCE	LTB	LTDG
With Constant	t-statistic	-2.051565	-2.508520	-2.429165
	Prob.	0.2643(no)	0.1342(no)	0.1508(no)
With Constant & Trend	t-statistic	-2.2690558	-3.466153	- 2.622865
	Prob.	0.4413(no)	0.4215(no)	0.2763(no)
Without Constant & Trend	t-statistic	1.085831	-0.331140	0.805525
	Prob.	0.9189(no)	0.5487(no)	0.8757(no)
At First Difference				
With Constant	t-statistic	-4.350523	-2.873648	-4.190405
	Prob.	0.0054**	0.0800*	0.0072**
With Constant & Trend	t-statistic	-4.237351	-5.243742	-4.057709
	Prob.	0.0246**	0.0086**	0.0328**
Without Constant & Trend	t-statistic	-4.172417	-3.180840	-4.160825
	Prob.	0.0005***	0.0046**	0.0005***

المصدر: من عمل الباحثان استنادا الى بيانات متغيرات البحث وباستعمال برنامج EViews12

يلاحظ من اختبار سكون المتغيرات في الالجدول (5) ان جميع متغيرات البحث لم تكن ساكنة (non-stationary)عند المستوى أذ ان قيمة (t-statistic) لاختبار (ADF) أقل من القيمة الحرجة (الالجدولية) عند مستوى (5%) كما ان قيمة الاحتمال (P.Value) المقابلة قد كانت اكبر من (5%) كما يتضمن الالجدول نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات البحث باستعمال اختبار دكي فولار الموسع ADF عليه يتم قبول فرضية العدم (H_0) القائلة بأن المتغيرات المبحوثة فيها جذر الوحدة وعندما لا تتوفر صفة السكون في هذه السلاسل الزمنية فان الانحدار في هذه الحالة غالباً ما يكون انحداراً زائفاً. في حين انه عند اخذ الفرق الاول لهذه المتغيرات يبين بأن قيمة احصائية **t** لاختبار ADF كانت اكبر من قيمة احصائية **t** الحرجة (الالجدولية) عند مستوى 5% , كما ان قيمة الاحتمال المقابلة كانت أقل من 5% ومن ثم ، فأنه يتم رفض فرضية العدم (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) القائلة بأن المتغيرات المبحوثة ساكنة عند الفرق الاول وبالتالي ، فانه يمكن تطبيق نموذج VECM ، لأن هذا النموذج يشترط ان تكون جميع متغيرات البحث عند المستوى غير ساكنة وساكنه عند الفرق الاول ولهذا فهي تتذبذب حول وسط حسابي
ثابت ، وتباين ثابت لا علاقة له بالزمن

2- تقدير نموذج انتقال تأثير الانفاق الحكومي الاستهلاكي في الميزان التجاري عبر فجوة الطلب الكلي:

ننطلق من فرضية تنص على هل هناك علاقة بين المتغيرات (فجوة الطلب الكلي TDG والانفاق الحكومي الاستهلاكي GCE والميزان التجاري TB) يكون الانفاق الحكومي الاستهلاكي GCE يسبب الميزان التجاري TB عن طريق تأثيره في الطلب الكليTDG

أ- نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل:

Normalized Eq.=LTB= -2.3484118LTDG- -0.171412LGCE.....(10)

Se	(0.30998)	(0.12434)
T statistic	**-7.57607**	**1.37857**

وتشير هذه المعادلة الى علاقة الأمد الطويل . اذ يتبين بان فجوة الطلب الكلي لها تأثير إيجابي ومعنوي من الناحية الإحصائية في الميزان التجاري ، اذ ان زيادة فجوة الطلب بنسبة (1%) ستؤدي الى زيادة في الميزان التجاري بنسبة (2.35%) بافتراض ثبات العوامل الأخرى ، في حين أن الانفاق الحكومي الاستهلاكي له أثر سلبي ومعنوي من الناحية الإحصائية في الميزان التجاري . اذ ان زيادة الانفاق الحكومي الاستهلاكي بنسبة (1%) سيؤدي الى زيادة الميزان التجاري بنسبة(0.1714%) ، بافتراض ثبات العوامل الأخرى . وعندما تكون هذه المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً عندها يمكن تطبيق نموذج VECM والذي هو نموذج VAR المقيد.

ب- نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل:

نحاول في هذه الفقرة ان ننطلق من فرضية تنص على هل هناك علاقة قصيرة الأمد بين المتغيرات (فجوة الطلب الكلي TDG والانفاق الحكومي الاستهلاكي GCE والميزان التجاري TB) يكون في هذه العلاقة الانفاق الحكومي الاستهلاكي GCE يسبب فجوة الطلب الكلي TDG وان فجوة الطلب الكلي تسبب الميزان التجاري TB . ولهذا السبب يجب وضع المتغير فجوة الطلب الكلي اولاً لتدقيق فيما إذا كان الانفاق الحكومي الاستهلاكي يسبب فجوة الطلب الكلي أم لا؟

1- حد تصحيح الخطأ Error Correction term

الالجدول (6) تقدير حد تصحيح الخطأ ومعلمات الأمد القصير في نموذج VECM

Dependent Variable: D(LTDG)				
	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.243295	0.053614	-4.537897	0.0000
C(2)	0.628158	0.132431	4.743281	0.0000
C(3)	0.186533	0.146466	1.273562	0.2087
C(4)	0.210840	0.544484	0.387230	0.7002
C(5)	-1.273762	0.594051	-2.144195	0.0369
C(6)	-0.093223	0.113048	-0.824637	0.4135
C(7)	0.052775	0.121547	0.434193	0.6660
C(8)	0.021585	0.017782	1.213815	0.2305
R-squared		0.670322	Mean dependent var	0.044947
Adjusted R-squared		0.624167	S.D. dependent var	0.202945
S.E. of regression		0.124416	Akaike info criterion	-1.202935
Sum squared resid		0.773963	Schwarz criterion	-0.918736
Log likelihood		42.88512	Hannan-Quinn criter.	-1.092234
F-statistic		14.52330	Durbin-Watson stat	2.197688
Prob(F-statistic)		0.000000		

المصدر: من عمل الباحثان باستخدام برنامج Eviews12

يتبين من الالجدول (6) ان **(Coint Eq$_{q_1}$)** ان**C(1)** يمثل حد تصحيح الخطأ . يلاحظ ان معلمة هذا الحد قد بلغت (0.243295-) وبإشارة سالبة ، كما ان هذه المعلمة معنوية من الناحية الاحصائية اذ بلغت قيمة احصائية **(t)** (4.537897-) وهي أكبر من (2) ; كما ان قيمة الاحتمال المقابلة قد بلغت (0.0000) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) فان ذلك يؤكد معنوية حد الخطأ وطالما ان هذه المعلمة سالبة ومعنوية من الناحية الاحصائية ، فأن هذا يشير الى وجود علاقة طويلة الأمد ما بين المتغيرات . كما ان هذه المعلمة (ECT) البالغة (0.243295) هي من اخطاء الأمد القصير يتم تصحيحها عبر الزمن لبلوغ التوازن في الأمد الطويل اي ان ذلك التصحيح يتطلب حوالي أربع سنوات واحد عشر شهرا واربعة أيام وهي استجابة ليست سريعة لبلوغ المتغيرات قيمتها التوازنية في الأمد الطويل .

2- سببية الأمد القصير

تشير علاقة أو سببية الأمد القصير الى ما اذا كان متغير الانفاق الحكومي الاستهلاكي (GCE) يسبب فجوة الطلب (TDG) أم لا . ذلك لان الفرضية التي اعتمدناها تقوم على اساس ان (GCE) يسبب (TDG) وان هذا الاخير يسبب الميزان التجاري (TB) ويمثل الانفاق الحكومي الاستهلاكي في الالجدول رقم (16) C(4) وC(5) . ولإجراء هذه السببية نعتمد اختبار (Wald Test) علماً بأن هذه السببية هي سببية الأمد القصير او ما يطلق عليها قناة الانتقال (transmission channel) وينطلق هذا الاختبار (Wald test) من فرضية العدم (H_0): $C(4) = C(5) = 0$ والتي تعني بان الانفاق الحكومي الاستهلاكي لا يسبب فجوة الطلب(TDG) في الأمد القصير.

الجدول (7) أثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي في الميزان التجاري في الأمد القصير اختبار (Wald)

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	0.047124	(2, 50)	0.9540
Chi-square	0.094248	2	0.9540

المصدر: من عمل الباحثان باستخدام برنامج Eviews12

يتبين من اختبار (Wald) ان قيمة الاحتمال لـ (Chi-square=0.9540) هي أكبر من (0.05). وعليه نقبل فرضية العدم، c(6)=c(7)=0، اي ان الانفاق الاستهلاكي لا يسبب الميزان التجاري في الأمد القصير

الجدول (8) اختبار Wald لبيان تأثير فجوة الطلب الكلي العام في الميزان التجاري في الأمد القصير

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Test Statistic	**Value**	**Df**	**Probability**
F-statistic	3.245623	(2, 50)	0.0473
Chi-square	6.491245	2	0.0389

المصدر: من عمل الباحثان باستخدام برنامج Eviews12

والذي يتبين من الالجدول (8) بأن قيمة (Chi-square=6.491245) وقيمة الاحتمال المقابلة لها (0.0389) أقل من (0.05). وعليه نرفض فرضية العدم من انC(4)=C(5)=0، اي ان الإنفاق الحكومي الاستهلاكي يسبب فجوة الطلب الكلي في الأمد القصير. والآن نختبر فيما إذا كان الميزان التجاري يسبب فجوة الطلب الكلي أم لا.

الجدول (9) أثر الانفاق الحكومي الاستهلاكي في الميزان التجاري في الأمد القصير اختبار (Wald)

Wald Test:			
Equation: Untitled			
Test Statistic	Value	Df	Probability
F-statistic	0.047124	(2, 50)	0.9540
Chi-square	0.094248	2	0.9540

المصدر: من عمل الباحثان باستخدام برنامج Eviews12

يتبين من اختبار (Wald) ان قيمة الاحتمال لـ (Chi-square=0.9540) هي أكبر من (0.05). وعليه نقبل فرضية العدم،c(6)=c(7)=0،اي ان الانفاق الاستهلاكي لا يسبب الميزان التجاري في الأمد القصير

3- الاختبارات الاحصائية (اختبارات الدرجة الأولى)

- اختبار R^2: ان اختبار R^2 قد بلغ (72.6%) وهي نسبة جيدة تؤكد بأن المتغيرات التفسيرية (فجوة الطلب الكلي والانفاق الحكومي الاستهلاكي) قد حددت ما نسبته (72.6%) من التباين الكلي في الميزان التجاري .أما المتبقي والبالغ (27.4%) فيعود الى متغيرات تفسيرية اخرى تنعكس في حد الخطأ.
- اختبار F: بلغت قيمة احصائية (F=18.96665) وقيمة الاحتمال المقابلة لها بلغت (0.00) وهي أقل من مستوى دلالة (0.05) وهذا يعني ان كل المتغيرات المستقلة مشتركة قد أثرت في المتغير التابع (الميزان التجاري) .

4- الاختبارات التشخيصية (اختبارات صلاحية النموذج)

- **اختبار عدم التجانس (Heteroscedasticity).**

الجدول (10) اختبار عدم التجانس (Heteroscedasticity)

VEC Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)		
Joint test:		
Chi-sq	Df	Prob.
94.08214	84	0.2119

المصدر: من عمل الباحثان باستخدام برنامج Eviews12

يلاحظ من الالجدول(10) ان قيمة (Chi-square = 94.08214) وقيمة الاحتمال المقابلة لها قد بلغت (0.2119) وهي اكبر من (0.05) . وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بأن البواقي متجانسة.

- **اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)** Breusch-Godfry serial correlation LM

الجدول (11) اختبار الارتباط الذاتي (Autocorrelation)

VEC Residual Serial Correlation LM Tests						
Lag	LRE* stat	Df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.
1	7.438951	9	0.5915	0.827899	(9, 109.7)	0.5918
2	5.229755	9	0.8138	0.576327	(9, 109.7)	0.8140

المصدر: من عمل الباحثان باستخدام برنامجEviews12

يلاحظ من نتائج الالجدول(11) ان قيم الاحتمال المقابلة لقيمة احصاءة (F) المحسوبة ولجميع درجات التباطؤ(1-2) وهي أكبر من مستوى دلالة (0.05). عليه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة (ان البواقي ليست مرتبطة ذاتياً) اي ان بواقي النموذج مستقلة عن بعضها البعض.

رابعاً: اختبار جذور الوحدة AR Roots:

الشكل (1) اختبار جذور الوحدة AR Roots

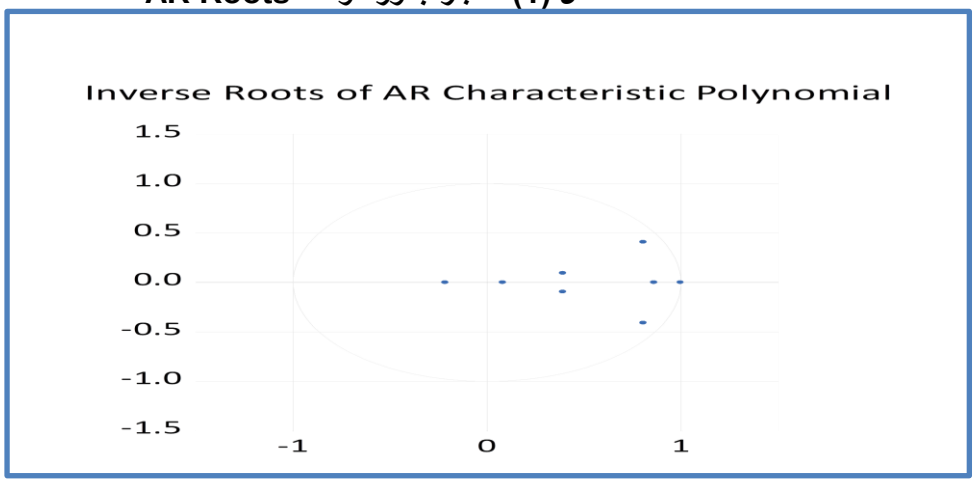

المصدر: من عمل الباحثان باستخدام برنامجEviews12

يتبين من الشكل (1) ان نموذج VECM المقدر يحقق شرط الاستقرارية اذ ان جميع الجذور تقع داخل او على محيط دائرة واحدة . وبناء على ما تقدم، فان الانفاق الحكومي الاستهلاكي يسبب فجوة الطلب الكلي. وان فجوة الطلب الكلي تسبب الميزان التجاري.

وفي النهاية، فان الانفاق الحكومي الاستهلاكي يسبب الميزان التجاري في الأمد القصير من خلال قناة فجوة الطلب الكلي – وهذه هي قناة الانتقال في نموذج VECM.

الاستنتاجات

1- اختلال هيكل الانفاق العام, حيث استحواذ الانفاق الاستهلاكي على النسبة الاكبر التي بلغت(80.6%) مع مرونة منخفضة اتجاه تراجع الإنفاق العام خلال المدة (2005-2020) في مقابل انخفاض نسبة الانفاق الاستثماري التي بلغت (19.4%) مما اثر في مرونة الجهاز الانتاجي في مواجهة الطلب المحلي المتزايد.

2- هشاشة الاقتصاد العراقي تجاه الازمات الاقتصادية العالمية بسبب التركز السلعي للصادرات من خلال احتلال المنتجات النفطية على نسبة (99.5%) من اجمالي الصادرات, مقابل تنوع هيكل الاستيرادات مع سيطرة النمط الاستهلاكي عليها الذي لا يساهم في تطوير وتنويع الجهاز الانتاجي المحلي.

3- ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي نتيجة انتهاج سياسة الباب المفتوح بعد عام 2003, ويعود السبب في ذلك الى الاعتماد على التجارة الخارجية لتلبية الطلب المحلي الكلي.

4- تشير نتائج اختبارات نموذج متجه تصحيح الخطأ VECM للنموذج الاول ان الانفاق الحكومي الاستهلاكي يسبب فجوة الطلب الكلي وان فجوة الطلب الكلي تسبب الميزان التجاري وفي النهاية فان الانفاق الحكومي الاستهلاكي يسبب الميزان التجاري.

5- بين اختبار سكون المتغيرات المستخدمة بان جميع متغيرات الدراسة ساكنة عند الفرق الاول, حيث كانت قيمة t المحتسبة اكبر من قيمة t الالجدولية عند مستوى دلالة 5% طبقاً لاختبار (ديكي- فولر الموسع ADF).

6- وتشير معادلة علاقة الأمد الطويل أن الانفاق الحكومي الاستهلاكي له أثر سلبي ومعنوي من الناحية الإحصائية في الميزان التجاري. اذ ان زيادة الانفاق الحكومي الاستهلاكي بنسبة (1%) سيؤدي الى زيادة الميزان التجاري بنسبة(0.1714%)، بافتراض ثبات العوامل الأخرى.

التوصيات

1- زيادة نسبة مساهمة الانفاق الاستثماري من الانفاق العام عن طريق العمل على ترشيد الانفاق الاستهلاكي من اجل تسريع عملية النمو الاقتصادي.
2- تنويع مصادر الايرادات العامة من خلال تطوير النظام الضريبي والادارة الضريبية بما يضمن التخلص من التهرب الضريبي والعمل على الاستغلال الامثل للفوائض المالية المتحققة جراء ارتفاع اسعار النفط من خلال توجيهها باتجاه التنمية الاقتصادية للقطاعات الغير نفطية.
3- تطوير وتنويع القطاعات الانتاجية من خلال خلق بيئة جاذبة للاستثمار وزيادة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة وتوجيه هذه التخصيصات مع مراقبة كيفية تخصيصها نحو القطاعات عالية الانتاجية, بالإضافة الى تقديم الحماية والدعم للصناعات المحلية واعادة النظر بسياسة الباب المفتوح.
4- انشاء صناديق الثروة السيادية من اجل استغلال الفائض المالي المتحقق في بعض السنوات وذلك عن طريق القيام بحفظ واستثمار هذا الفائض بما يساعد في خروج الاقتصاد من دائرة الاثار السلبية لريعية الاقتصاد النفطية.

المصادر والمراجع

اولا: المصادر باللغة العربية

1- الكتب

1- عادل احمد حشيش. (1983). اصول المالية العامة. الاسكندرية, مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية .
2- اعاد حمود القيسي. (2015). *المالية العامة والتشريع الضريبي* (المجلد 9). عمان، الاردن: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
3- جابر محمد الجزار عطا الله ابو سيف ابادير. (2006). *اقتصاديات المالية العامة*. حلوان، مصر: جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي.
4- حنين رضوان المشهداني. (2012). الانفاق الحكومي ودوره في قطاع التعليم في العراق للمدة (2004-2019) دراسة تحليلية. *مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية*(17)، صفحة 381.
5- دريد كامل ال شبيب. (2013). *المالية الدولية*. عمان، الاردن: اليازوردي للنشر والتوزيع.
6- سعيد عبد العزيز عثمان حامد عبد المجيد. (2002). *مبادئ المالية العامة*. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية.
7- سميرة فوزي شهاب سيماء محسن علاوي.(2019). العلاقة بين سعر الصرف والميزان التجاري العراق للمدة (1990-2010). مجلة دراسات الاقتصاد والادارة، 9.
8- عاطف وليم اندراوس. (2014). *الاقتصاد المالي العام*. الاسكنرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
9- عبد المطلب عبد الحميد. (2003). *السياسة الاقتصادية على المستوى القومي*. مصر: مجموعة النيل العربية.
10- علي عبد الكاظم دعدوش. (2019). تأثير اسعار النفط على الموازنة العامة والميزان التجاري في العراق للمدة(2004-2017). بغداد: رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد.
11- عمر صخري. (2005). التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
12- كامل كاظم بشير الكناني. (2013). ارجوحة التنمية في العراق (المجلد 1). بغداد، العراق: دار الدكتور للعلوم.
13- محمد احمد الافندي. (2012). مبادئ الاقتصاد الكلي (المجلد 2). صنعاء، اليمن: دار الكتاب الجامعي.

2- التقارير الحكومية

1- البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والأبحاث , قسم احصاء ميزان المدفوعات.
2- جمهورية العراق, ديوان الرقابة المالية الاتحادي, الحسابات الختامية.
3- وزارة المالية , دائرة المحاسبة.

ثالثاً: المصادر باللغة الانكليزية

1- *A, A. M. (2015). Vector Error Correction Model in Explaining the Association of Some Macroceonomic vatibles in Romaina. Romaina.*
2- *Alexiou. (2009). Government Spending and Economic Grouth. Economic Evidence from from the Eastern Europe (SEE) journal of Economic and social Research.*

The impact of government consumer spending on the position of the trade balance in Iraq for the period (2020-2005)using the VECM model

Ali Amer Jassim / Researcher alieconomy85@gmail.com

A.P. Dr. Essam Abdel Khader Saud/supervisor esaamkheder@yahoo.com

Abstract

The Iraqi economy depends on foreign trade to meet local demand for goods due to the increase in public consumer spending linked to rentier oil revenues and the inability of the production system to keep up with this demand. Because the elasticity of government consumer spending is high in the direction of an increase in the level of public revenues and low in the direction of a decline in the level of public revenues , this is reflected in the form of a deficit in the trade balance , and this deficit is caused by an imbalance in government spending , with government consumer spending occupying the largest proportion compared to investment spending and the trade balance due to the dominance of exports from crude oil , which is used to finance public spending in exchange for diversification of imports. The study aims to measure and analyze the impact of government consumer spending on the trade balance by adopting the analytical and quantitative method using the vector error correction model (VECM). The study found a long-term relationship between the study variables.

Keywords : government consumer spending , trade deficit , exports , imports .

****

****

****